طلبت فرنسا وألمانيا من المفوضية الأوروبية مراجعة قواعد اتفاقية شنغن المتعلقة بالحدود لأخذ التهديد الإرهابي في الاعتبار بشكل أفضل، كما ورد في رسالة مشتركة كتبها وزيرا داخلية ألمانيا توماس دي ميزيير ونظيره الفرنسي برونو لورو.

وقال الوزيران إن "استمرار التهديد الإرهابي وفاعلية عمليات المراقبة الحالية على الحدود الداخلية تدل على ضرورة مراجعة قواعد الحدود في شنغن (...) في حال وجود تهديد خطير للنظام العام أو الأمن الداخلي".

وحسب وكالة الصحافة الفرنسية فقد تمت كتابة الرسالة في برلين وتحمل تاريخ الاثنين الماضي، وهي موجهة إلى النائب الأول لرئيس المفوضية الأوروبية فرانس تيمرمانز وزميليه المكلفين بالهجرة والأمن ديمتريس أفراموبولوس وجوليان كينغ.

ويرغب الوزيران الفرنسي والألماني في إعادة إجراءات المراقبة "لفترات أطول من تلك المقررة حاليا"، وكذلك "تليين" شروط إجراء عمليات التدقيق خارج فترة العمل بهذه الإجراءات.

وحصلت فرنسا على ضوء أخضر لإعادة عمليات المراقبة على الحدود حتى منتصف يوليو/تموز المقبل بسبب ما يوصف بـ "تهديد إرهابي مستمر".

عمليات مراقبة

من جهتها، أعلنت برلين عزمها تبرير عمليات المراقبة على الحدود في المستقبل بالتهديد الإرهابي كما فعلت باريس ، علما بأنها أعادت عمليات المراقبة مؤخرا بسبب أزمة المهاجرين.

وتنص القواعد الحالية على أن مدة تطبيق عمليات المراقبة على الحدود بسبب خطر إرهابي لا يمكن أن تتجاوز سنتين.

كما طلبت فرنسا وألمانيا من المفوضية الأوروبية أيضا تشديد المشروع الحالي للسلطة التنفيذية الأوروبية لوضع نظام الدخول إلى الاتحاد الأوروبي والخروج منه، بحيث يتم إدراج المواطنين الأوروبيين ومواطني الدول الأخرى المقيمين لفترات طويلة على لوائح المسافرين الذين يتم رصد مسارهم.، وذلك بهدف "تحديد رحلات وشبكات المقاتلين الأجانب" الذين يتوجهون للقتال في سوريا والعراق، عبر سجل مركزي جديد.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 23/02/2017
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com